أمين عام المجلس المحلي بمديرية الشمايتين في حديث خاص لصحيفة « 14 أكتوبر »:

المجلس المحلي في المديرية يلعب دورا متميزا ويمارس مهامه وفقا لقانون السلطة المحلية

لأول مرة في تاريخ العمل المحلي أسس المجلس المحلي إدارة المعلومات والإحصاء

تلعب المجالس المحلي أدواراً متميزة في كل المديريات والمحافظات وفقاً لقانون السلطة المحلية رقم(4) لسنة2000م ولائحته التنفيذية حيث تلعب دوراً في جوانب التنمية والرقابة والتخطيط من واقع احتياج المشروعات التي يحتاجها المواطنين.

وانطلاقاً من ذلك فقد لعبت المجالس المحلية بمديرية الشمايتين دوراً فعالاً في الجانب التنموي والإشرافي والتخطيطي وغيرها من المجالات الأخرى التي سنجدها في سياق اللقاء التالي الذي أجريناه مع الأخ سعيد عبده محمد الراعي الأمين العام للمجلس المحلي بمديرية الشمايتين نص اللقاء التالي:

تعز/ لقاء/ عبد الرؤوف هزاع

لقد استهل الأخ الراعي حديثه بالثناء والتقدير لقيادة صحيفة «14 أكتوبر» وكوادرها وفي مقدمتهم رئيس مجلس الإدارة رئيس التحرير الأخ احمد محمد الحبيشي الصحفي المخضرم القيادي المحنك الذي تمكن من تطوير الصحيفة «14 أكتوبر» شكلاً ومضموناً واستطاع بتلقائية ان يوصلها إلى كل مديرية وأمانة نحن نثني كثيراً على كل الجهود التي تبذل في صحيفة «14 أكتوبر» وما تقدمه للمواطن من مواضيع صحفية شيقة وكذا على ملامستها للواقع وما تتبناه من قضايا تهم الوطن والمواطن اليمني والعربي.

وقال: إما بالنسبة لسؤالكم عن دور المجلس المحلي بمديرية الشمايتين فهو دور متميز وفعال وفقاً لقانون السلطة المحلية ولائحته التنفيذية في مختلف الجوانب التنموية والرقابية والإشرافية والتخطيطية من واقع الاحتياج للمشاريع التنموية التي تلبي حاجات المواطنين على مستوى المديرية مثل التعليم والصحة والمياه وإعطاؤها الأولوية وقد تم تنفيذ العديد من المشاريع التنموية وهناك مشاريع قيد التنفيذ كما أن المجلس المحلي لمديرية الشماتين وفي دورته الثانية بعد انتخابه قد حقق تقدماً مميزاً له ولأول مرة في تاريخ العمل المحلي حيث قام بتأسيس وإنشاء إدارة المعلومات والإحصاء والتوثيق بالمديرية تحت إدارة كفؤة استطاعت أن تعمل على تأسيس قاعدة بيانات ومعلومات وإحصائيات متكاملة عن المديرية.

كما اصدر الأخ مدير عام المديرية رئيس المجلس المحلي قراراً بتشكيل فريق أساسي تنموي للمديرية مكون من عشرين شخصاً برئاسة الأمين العام وقام الفريق الأساسي بالمسح الميداني من خلال نزوله إلى جميع مراكز وعزل المديرية لتقييم الوضع التنمويومعرفة الصورة التنموية ودفع الاحتياجات اللازمة من المشاريع التنموية للمواطن من خلال الواقع وليس عشوائياً وأضاف الأخ الراعي في سياق حديثه قائلاً: لقد تم تشكيل لجنة مصغرة من الفريق الأساسي لإعداد وصياغة التقرير التنموي للمديرية كما قام بإعداد وصياغة الخطة الإستراتيجية التنموية الثلاثية للعام 2008 - 2010م والتي قدمت لاجتماع المجلس المحلي بالمديرية الذي ناقشها ووضع الملاحظات عليها وقد تم إقراراها بالإجماع وهذا يعتبر نجاحاً يحققه المجلس ضمن ممارسته لدورة ومهامه وهذا النجاح قد عكس نفسه على رفد المديرية بعدد من المشاريع التنموية من خلال اعتماد خطة عام 2008م من الخطة الثلاثية التنموية ما شكل نقلة نوعية للمديرية حيث تم رصد مبلغ قدره «142» مليون ريال كلفة المشاريع ممولة من السلطة المحلية للمديرية .. كما ان إجمالي البرنامج الاستثماري المركزي قد رصد مبلغ 733 مليوناً و 418 ألف ريال بالإضافة إلى عدد من المشاريع الممولة من الصندوق الاجتماعي للتنمية بحوالي 675.000 ألف دولار أمريكي إضافة إلى مشروعات أخرى سيتم تمويلها على نفقة مشروع الإشغال العامة.

الانتقال للحكم المحلي

وأوضح الأمين العام للمجلس المحلي في إجابته على سؤالنا حول استعداد المديرية للانتقال إلى الحكم المحلي.. حيث قال: إننا مستعدون والتهيئة موجودة كون مديرية الشمايتين تعتبر من المدن الثانوية والنموذجية والتي تتوفر فيها جميع المقومات والشروط والمعايير للانتقال إلى الحكم المحلي ولتوافر البنية التحتية وايضاً لوجود جميع المكاتب التنفيذية لفروع مكاتب الوزارات كما أن أبناء المديرية يمتازون بالوعي والتعليم والثقافة والتعليم وبوجود كوادر مؤهلة وكفؤة وتمتاز المديرية ايضاً بمساحة جغرافية واسعة تبلغ«618 كم2» وبطبيعة الحال فان المديرية حباها الله بطبيعة جمالية خلابة الأمر الذي يجعلها منطقة جذب سياحي واستثماري تنموي.

أكد أن الجميع يعمل في الميدان في هذه المديرية على تنفيذ البرنامج الانتخابي لفخامة رئيس الجمهورية حفظه الله نحن عاقدون العزم على تنفيذ التوجيهات بشأن تنفيذ البرنامج الانتخابي وفقاً لخطوات محددة وبهذا الخصوص اصدر مدير عام المديرية رئيس المجلس المحلي قراراً تم فيه تشكيل لجنة تنسيق الجهود لمكافحة الفقر والبطالة للمديرية برئاسة الأمين العام وعضوية عدد من رؤساء اللجان المتخصصة ومديري المكاتب التنفيذية المعنية وبعض المتخصصين في إدارات ديوان عام المديرية وفي هذا الصدد فان قرار الخطة التنموية والإستراتيجية التنموية الثلاثية للعام 2008 - 2010م إنما تأتي مواكبة في خطواتها لتنفيذ البرنامج الانتخابي لفخامة الأخ الرئيس في مكافحة الفقر والبطالة.

خطوات تنفيذية

وأفاد الأخ الراعي بان الخطوات التنفيذية قد رصدت عملياً بخطة 2008م حيث تم تأسيس عدد من مراكز محو الأمية بالمديرية وقد بدأت عملية التدريس فيها كما تم تزويد عدد من المدارس في المديرية بأجهزة الكمبيوتر «الحاسوب» بدعم من جمعية الميثاق ودعم مشروع الصالح للحاسوب (بالتقسيط) لموظفي التربية بتسليم خمسين جهاز كمبيوتر كدفعة أولى وجرى العمل على زيادة الحالات المستفيدة للضمان الاجتماعي للمديرية. كما رصدت مبالغ كقروض شخصية للمستفيدين من حالات الضمان الاجتماعي.

دعم الشباب والمرأة

وتطرق الأخ الراعي إلى دعم الشباب والمرأة حيث استوعبت خطة المديرية للعام 2008م بناء مركز لجمعية الأسر المنتجة بمركز المديرية حيث تم إنزال مناقصة لمشروع بناء معهد نسوي للمديرية إلى جانب معهدين للتدريب المهني والفني وبناء مركز ثقافي للشباب بجميع ملحقاته وتم ذلك بمركز المديرية كما تم بناء مجمع ورش للحرف اليدوية بمركز المديرية ايضاً. وقال: لقد عملنا على تسجيل عدد من الشباب لتأهيلهم بالمعهد الوطني للعلوم الإدارية وإعفاء عدد آخر بالتعاون مع عمادة فرع كلية التربية بالتربة كما عملنا ايضاً على إعفاء عدد من الطلاب الذين يحملون بطاقة الضمان الاجتماعي بمدرسة المديرية وأشار إلى أن تأسيس ونجاح إدارة المعلومات بالمديرة تعتبر مرجعاً للباحثين والدارسين والمتخصصين وتعتبر خطوة عملية ناجحة في تنفيذ برنامج فخامة الرئيس حفظه الله.

انتهى اللقاء مع الأخ أمين عام المجلس المحلي بالمديرية على أمل أن نقوم بزيارات ميدانية قادمة لمديريات أخرى لنرى عن قرب منجزات الثورة والوحدة في المديريات والقرى والعزل التي كانت تحلم أن تطالها يد التغيير وقد أصبح اليوم الحلم حقيقة واقعه يلمسها كل مواطن يمني أينما كان وأينما حل في وطن الثاني والعشرين من مايو 90 وطن الوحدة والديمقراطية.

رفد المديرية بعدد من المشاريع التنموية من خلال اعتماد خطة عام 2008م

التهيئة كاملة للانتقال إلى الحكم المحلي لاسيما وان كافة المعايير متوفرة في مديرية الشمايتين

اعتماد «142» مليون ريال لمشاريع ممولة من السلطة المحلية

استوعبت خطة المديرية دعم رعاية الشباب والمرأة

المدير العام التنفيذي لصندوق الرعاية الاجتماعية بمحافظة لحج لـ « 14 أكتوبر » :

مايو المقبل .. تنفيذ مسح ميداني شامل لحالات جديدة وتصنيفها إلى فئتين: اجتماعية واقتصادية

قال الأخ/ فضل خميس يسلم المدير العام التنفيذي لفرع صندوق الرعاية الاجتماعية بمحافظة لحج إن فرع الصندوق سيقوم في شهر مايو المقبل بتنفيذ مشروع عملية المسح الميداني الشامل للحالات الاجتماعية الجديدة على مستويات مديريات المحافظة كافة، مضيفاً في تصريح أدلى به إلى (١٤ أكتوبر) أن المسح نفسه يأتي في ضوء النتائج المهمة التي خرج بها اللقاء التشاوري السابع السنوي لقيادات صندوق الرعاية الاجتماعية بمركزه الرئيس وفروعه بمحافظات الجمهورية المنعقد في مركز الصندوق الرئيس بأمانة العاصمة خلال الفترة من (١٠ لغاية ١٢ مارس ٢٠٠٨م) وسيتم إجراء عملية المسح الميداني الشامل ضمن خطته المعدة بشأنه كل في النطاقات المكلفة حسب الكشوف المقرة للحالات الاجتماعية الحديثة المستهدفة والمسلمة لديه وفقاً لقانون الرعاية الاجتماعية.

لحج/ عيدروس زكي محمد

وأوضح أنه سيجرى أيضاً اعتماد زيادة عدد الحالات أثر المسح ذاته ورفع القيمة المالية الممنوحة للحالات الحالية والمستجدة مجتمعة إلى نحو عشرة آلاف ريال يمني لكل حالة فصلياً ، وفق توجيهات الرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية والحكومة لتيسير الحياة المعيشية للأسر المستفيدة من المساعدات المالية المقدمة من فرع صندوق الرعاية الاجتماعية بمحافظة لحج، ونوه بمشروع قانون الرعاية الاجتماعية الجديد الذي يتأهب مجلس النواب لإقراره في الأيام القليلة القادمة الذي جاء ملبياً لطموحات الأسر اليمنية الفقيرة وذوي الاحتياجات الخاصة، كما أنه صنف الحالات الاجتماعية إلى فئتين (اجتماعية) و(اقتصادية).

وأكد أن الفئة الاجتماعية ستتسلم المساعدات المالية من فرع صندوق الرعاية الاجتماعية بمحافظة لحج للمعاقين منها على مدى 5 أعوام فيما بقية الشرائح من الفئة الاجتماعية عينها ستتسلم المساعدات المالية من فرع الصندوق على مدار 3 أعوام والفئة الاجتماعية نفسها تستهدف كلاً من : المعاق كلياً بصورة دائمة والمعاق جزئياً بصورة دائمة والمعاق كلياً أو جزئياً بصورة مؤقتة واليتيم مع مراعاة احتفاظه عند تجاوزه سن الـ 18 عاماً بالمساعدات المالية في حال التحاقه بالدراسة الجامعية أو التعليم الفني أو التدريب المهني إلى أن يكمل دراسته أو تعليمه أو تدريبه شريطة ألا يتجاوز عمره في الأحوال كافة عن 25 عاماً والمسن.

وأشار في ختام تصريحه إلى أن الفئة الاقتصادية ستتسلم هي الأخرى من فرع صندوق الرعاية الاجتماعية المساعدات المالية طيلة عامين متتابعين والفئة الاقتصادية ذاتها ستمنح لكل من : المرأة التي لا عائل لها وفيها يشترط ألا يقل عمرها عن الـ 18 عاماً مالم تكن أرمله أو مطلقة ولها طفل أو أكثر والعاطل عن العمل وفيه يشترط ألا يقل عمره عن الـ 18 عاماً وألا يتجاوز الـ 60 عاماً وإمكانية وجوده في سوق العمل وألا يحصل على أية مساعدات اجتماعية و أية مساعدات اقتصادية أخرى من أية جهة حكومية أو غير حكومية وفي الأحوال جميعها لا يعد الفرد مهيئاً للوجود في سوق العمل إذا كان ملتحقاً بالدراسة الجامعية أو التعليم الفني أو التدريب المهني وأن يعيش تحت خط الفقر الغذائي وأن يكون مسجلاً ضمن العدد الذي تواكبه المخصصات المالية المرصودة للفئة المستحقة للمساعدات الاقتصادية التي تصرف له بالقيمة المالية المقررة من فرع صندوق الرعاية الاجتماعية بمحافظة لحج.